B 1713

11053

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة والبيئة والموارد المائية

وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية

MICROFICHE

الـــــــــندوة الوطنية حول
الاستثمار في مجال الخدمات الفلاحية

المداخلة الأولى
تقييم الاستثمار الخاص المصادق عليه
من طرف وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية
في مجال الخدمات المرتبطة بالفلاحة
خلال الفترة 1983 – 2002

تقديم السيد سامي الشريف
وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية

التاريخ: الخميس 12 جوان 2003

الاستثمارات المتحصلة على الامتيازات المالية
في مجال الخدمات المرتبطة بالفلاحة

صادقت وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية منذ تأسيسها على حوالي 45830 عملية استثمار بقيمة جملية تقدر ب2660 م.د مكنت من إحداث حوالي 70500 موطن شغل قار.

تطور المعدل السنوي لعدد وقيمة الإستثمارات من صنفي "ب" و"ج" المصادق عليها من طرف الوكالة في الفلاحة والصيد البحري والخدمات المرتبطة بهذين النشاطين

الفترات	1988-1983	1993-1989	1998-1994	2002-1999
عدد عمليات الإستثمار	272	384	3 425	6 290
قيمة الإستثمارات (م.د)	44,0	87,1	179,2	266,3
عدد مواطن الشغل المزمع إحداثها	1 925	2 492	4 532	5 957

ويمكن أن نلاحظ أن التطور يحصل إثر صدور كل من القانون عدد 18 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أفريل 1988 والمتعلق بإصدار مجلة الاستثمارات الفلاحية والصيد البحري والقانون عدد 120 لسنة 1993 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 والمتعلق بإصدار مجلة تشجيع الاستثمارات.

وتجدر الإشارة إلى أن قانون 1993 أصبح يشمل عمليات الاستثمار المنفردة زيادة على المشاريع المندمجة وعمم منح الاستثمار على جميع أصناف عمليات الاستثمار حيث كانت عمليات الاستثمار من صنف "ج" في السابق تتمتع بالمنح الخصوصية فقط. كما تم الترفيع في قيمة هذه المنح الشيء الذي أدى إلى التطور

الهائل للمعدل السنوي لعدد عمليات الاستثمار بل أيظا إلى تطور المعدل السنوي لقيمتها وذلك منذ سنة 1994.

أما التطور المسجل خلال الفترة 1999 – 2002 فهو يجسم التحسن الذي شهده المناخ العام للاستثمار وتحسن مستوى العيش إذ أصبحت للمستثمر التونسي ثقة كبيرة في الفلاحة جعلته يعمل على تطوير إنتاج الخضر والغلال والمنتوجات الحيوانية المطلوبة بالسوق الداخلية وهذا من شأنه أن يساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي والمساهمة بأكبر قسط ممكن في الصادرات لبلوغ توازن الميزان التجاري.

في المقابل بقي نسق الاستثمارات المصادق عليها في قطاع الخدمات المرتبطة بالفلاحة، والتي تعتبر استثمارات من صنف "ج"، عموما متذبذبا وغير منتظم ولا يتماشى مع النسق العام للاستثمارات المسجل على مستوى مختلف مجالات الإنتاج الفلاحي وهو أمر متناقض.

تطور المعدل السنوي لعدد وقيمة الإستثمارات المصادق عليها من طرف الوكالة في الخدمات المرتبطة بالفلاحة

الفترات	1988-1983	1993-1989	1998-1994	2002-1999
عدد عمليات الإستثمار	7	60	83	208
قيمة الإستثمارات (م.د)	0,5	17,5	13,1	11,6
عدد مواطن الشغل المزمع إحداثها	20	411	209	249

إذ سجل المعدل السنوي لعدد عمليات الاستثمار المصادق عليها من طرف الوكالة في قطاع الخدمات المرتبطة بالفلاحة خلال الفترة 1989 – 1993 تطورا بنسبة 757 % مقارنة بالفترة 1983 – 1988 وبنسبة 38 % خلال الفترة 1994 – 1998 مقارنة بالفترة 1989 – 1993 وبنسبة 151 % خلال الفترة 1999 – 2002 مقارنة بالفترة 1994 – 1998. أما بالنسبة للمعدل السنوي لقيمة الاستثمارات فقد تراجع خلال الفترتين 1994 – 1998 و 1999 – 2002 بنسبة

25 % و 11 % على التوالي بعد أن تطور خلال الفترة 1989 – 1993 بنسبة 3400 % مقارنة بالفترة 1983 – 1988 مسجلا في نفس الوقت رقما قياسيا يقدر ب17,5 م.د.

1- توزيع الاستثمارات حسب المناطق

سجل أهم تطور للمعدل السنوي لقيمة الاستثمارات المصادق عليها في قطاع الخدمات المرتبطة بالفلاحة في إقليمي الشمال الشرقي والوسط الشرقي حيث تطور من 0,3 م.د و 0,0 م.د خلال الفترة 1983 – 1988 إلى 5,4 م.د و3,7 م.د خلال الفترة 1999 – 2002 على التوالي.

تطور المعدل السنوي لقيمة الإستثمارات المصادق عليها من طرف الوكالة في الخدمات المرتبطة بالفلاحة حسب الجهات

الفترات	1988-1983	1993-1989	1998-1994	2002-1999
الشمال الشرقي	0,3	9,9	5,0	5,4
الشمال الغربي	0,1	3,5	3,3	1,2
الوسط الغربي	0,0	1,3	0,7	0,7
الوسط الشرقي	0,0	1,5	3,6	3,7
الجنوب الغربي	0,0	0,6	0,2	0,3
الجنوب الشرقي	0,0	0,7	0,4	0,3
المجموع	0,5	17,5	13,1	11,6

وتبين المقارنة بين معدلات الاستثمار المسجلة خلال الفترة 1999 – 2002 والفترة 1983 – 1988 أن الاستثمارات أصبحت تشمل مختلف جهات البلاد حيث أن قيمة الاستثمارات أصبحت تفوق 0,3 م.د سنويا في أدنى الحالات.

وكان هذا الوضع نتيجة المجهود الوطني المبذول لتعبئة الموارد المائية وتعميم المناطق السقوية من ناحية وما تم في خصوص لامركزية العمل الإداري الذي أدى إلى تدعيم الموارد البشرية بمختلف الجهات من ناحية أخرى.

2- توزيع الاستثمارات حسب الأنشطة

حقق نشاط جمع وخزن الحبوب رقما قياسيا بالنسبة للمعدل السنوي لقيمة الاستثمارات المصادق عليها من طرف الوكالة خلال الفترة 1989 – 1993 يتزامن مع المرحلة الأولى لتنفيذ الخطة الوطنية لجمع وخزن الحبوب والتي كانت توفر الضمانات اللازمة للمستثمرين عبر اتفاقيات تبرم مع ديوان الحبوب.

تطور المعدل السنوي لقيمة الإستثمارات المصادق عليها من طرف الوكالة في مجال الخدمات المرتبطة بالفلاحة حسب الأنشطة

الوحدة (م.د)

الفترات	1988-1983	1993-1989	1998-1994	2002-1999
جمع الزيت	0,0	2,1	0,0	0,0
جمع و خزن الحبوب	0,0	8,1	5,9	1,8
جمع الحليب	0,2	1,0	2,8	4,2
تكييف و تسويق البذور	0,0	0,5	1,8	0,1
خدمات مرتبطة بالفلاحة	0,3	5,7	2,5	5,4
النقل المبرد	0,0	0,0	0,0	0,3
المجموع	0,5	17,5	13,1	11,6

كما سجل نشاط جمع الحليب تطورا مستمرا إذ حقق خلال الفترة 1999 – 2002 ارتفاعا في المعدل السنوي لقيمة الاستثمارات المصادق عليها من طرف الوكالة بنسبة 50 % مقارنة بالفترة 1994 – 1998 و بنسبة 180 % خلال الفترة 1994 – 1998 مقارنة بالفترة 1989 – 1993 وبنسبة 400 % خلال الفترة 1989 – 1993 مقارنة بالفترة 1983 – 1988 .

وتجدر الإشارة إلى أن نسق الاستثمارات المصادق عليها في قطاع الخدمات المرتبطة بالفلاحة بقي عموما متذبذبا وغير منتظم ولا يتماشى مع النسق العام للاستثمارات المسجل على مستوى مختلف مجالات الإنتاج الفلاحي وهو أمر متناقض.

إذ سجلت أنشطة تربية الماشية المندمجة والدواجن والأرانب تطورا مستمرا في المعدل السنوي لقيمة الاستثمارات المصادق عليها من طرف الوكالة خلال العشرينية الماضية بينما بقيت الاستثمارات المصادق عليها في مجال التلقيح الاصطناعي وخدمات العيادات والمصطلحات البيطرية والنقل المبرد للحوم الحمراء والحليب الطازج ضعيفة جدا لا يتعدى معدلها السنوي 0,3 م.د .

تطور المعدل السنوي لقيمة الإستثمارات من صنفي "ب" و "ج" المصادق عليها من طرف الوكالة في مجال الفلاحة

الوحدة (م.د)

الفترات	1988-1983	1993-1989	1998-1994	2002-1999
تربية الماشية المندمجة	31,3	26,8	87,5	93,6
الزراعات الكبرى	0,0	0,0	7,1	12,8
تربية الدواجن	1,1	3,6	12,3	23,2
تربية الأرانب	0,2	0,6	0,9	2,3
إنتاج حيواني آخر	0,3	0,8	4,2	3,3
الأشجار المثمرة	2,1	15,0	31,7	70,8
زراعة الخضراوات تحت البيوت المحمية و الجيوحرارية	0,6	3,4	3,1	5,0
النباتات الطبية و العطرية	0,6	1,1	0,2	0,0
إنتاج المشاتل والبذور	0,0	0,0	0,2	1,0
زراعة الزهور	0,6	1,9	1,8	1,3
إنتاج فلاحي آخر	0,1	0,7	5,9	23,5
المجموع	36,8	53,9	154,8	236,8

كما شهدت الاستثمارات في غراسة الأشجار المثمرة تطورا مستمرا منذ إحداث الوكالة حيث تضاعف معدل الاستثمارات ب 35 مرة خلال السنوات الأخيرة

مقارنة بفترة 1983 – 1988 إلا أن المعدل السنوي للاستثمارات المسجل في أنشطة الخدمات الفلاحية التي يمكن أن نعتبرها مرتبطة بغراسة الأشجار كالاستثمارات الفلاحية وإضفاء قيمة إضافية للمنتوجات الفرعية النباتية وخدمات المخابر بقي متراجعا نسبيا على عكس خدمات تحضير الأرض والجني والحصاد وحماية النباتات حيث ارتفع المعدل السنوي لاستثماراتها من 1,6 م.د خلال الفترة 1989 – 1993 إلى 2,9 م.د خلال الفترة 1999 – 2002.

تطور المعدل السنوي لقيمة الإستثمارات المصادق عليها من طرف الوكالة في مجال الخدمات المرتبطة بالفلاحة حسب الأنشطة

الوحدة (م.د)

الفترات	1988-1983	1993-1989	1998-1994	2002-1999
جمع الزيت	0,0	2,1	0,0	0,0
جمع و خزن الحبوب	0,0	8,1	5,9	1,8
جمع الحليب	0,2	1,0	2,8	4,2
تكييف و تسويق البذور	0,0	0,5	1,8	0,1
النقل المبرد	0,0	0,0	0,0	0,3
خدمات أخرى مرتبطة بالفلاحة	0,3	5,7	2,5	5,4
منها				
إضفاء قيمة إضافية للمنتوجات الفرعية النباتية أو الحيوانية	0,0	0,0	0,8	1,4
التلقيح الاصطناعي	0,0	0,0	0,1	0,0
خدمات العيادات والمصطلحات البيطرية	0,0	0,0	0,0	0,1
خدمات المخابر الفلاحية والبيطرية	0,0	0,1	0,0	0,2
الاستشارات الفلاحية	0,0	0,3	0,1	0,0
حفر الآبار والتنقيبات المائية	0,0	0,2	0,0	0,0
خدمات الحفاظ على المياه والتربة وتوفير المراعي	0,0	2,8	0,0	0,0
تحضير الأرض والجني والحصاد وحماية النباتات	0,0	1,6	1,3	2,9
المجموع	0,5	17,5	13,1	11,6

3- توزيع الاستثمارات حسب طبيعة العمليات

شهد المعدل السنوي لعدد عمليات الاستثمار المصادق عليها من طرف الوكالة بعنوان احداثات في مجال الخدمات المرتبطة بالفلاحة تطورا هاما خلال الفترة 1999 – 2002 بنسبة 141 % مقارنة بالفترة 1994 – 1998 خلافا لقيمة

الاستثمارات التي تراجع معدلها السنوي بنسبة 44% . وتمثل عمليات الاحداث نسبة هامة من عمليات الاستثمار الجملية المصادق عليها من طرف الوكالة في مجال الخدمات المرتبطة بالفلاحة حيث استقرت نسبتها في حدود 70 % خلال الفترتين 1994 – 1998 و 1999 – 2002 .

تطور المعدل السنوي لعدد وقيمة الإستثمارات المصادق عليها من طرف الوكالة في الخدمات المرتبطة بالفلاحة حسب طبيعة العمليات

الفترات		1988-1983	1993-1989	1998-1994	2002-1999
احداثات	العدد	7	54	63	152
	القيمة (م.د)	0,4	15,1	11,3	6,3
	القيمة/العدد	0,067	0,278	0,181	0,041
توسعة	العدد	0	6	20	57
	القيمة (م.د)	0,0	2,4	1,8	5,3
	القيمة/العدد	0,200	0,387	0,088	0,094

الفترات		1988-1983	1993-1989	1998-1994	2002-1999
عمليات منفردة	العدد	0	0	35	157
	القيمة (م.د)	0,0	0,0	0,6	4,0
	القيمة/العدد	0,0	0,0	0,018	0,025
مشاريع مندمجة	العدد	7	60	48	51
	القيمة (م.د)	0,5	17,5	12,5	7,7
	القيمة/العدد	0,070	0,289	0,259	0,149

ويعتبر بقاء استثمارات الاحداثات في مستوى مرتفع رغم تطور عمليات التوسعة مؤشرا إيجابيا يبرز ثقة الفلاحين و الباعثين في القطاع الفلاحي.

كما برزت عمليات الاستثمار المنفردة منذ صدور مجلة تشجيع الاستثمارات الموحدة في ديسمبر 1993 وأصبحت خلال الفترة 1999 – 2002 تمثل ثلاثة أضعاف المشاريع المندمجة في العدد ونصف قيمة الاستثمارات المندمجة.

4- توزيع الاستثمارات حسب صيغة الاستغلال

تطورت الاستثمارات المنجزة من طرف الشركات الخفية الاسم وبلغت أوجها في النصف الأول من التسعينات حيث ارتفع نسق عمليات الاستثمار المصادق عليها في مجال جمع وخزن الحبوب. لكن مساهمة هذه الشركات خلال الفترة 1999 – 2002 شهدت تراجعا بعد أن سجلت رقما قياسيا خلال الفترة 1989 – 1993 التي شهدت استثمارات هامة بمعدل 4,7 م.د سنويا. وتقلصت نسبة مساهمتها في الاستثمارات الجملية بذلك من 27 % خلال الفترة 1989 – 1993 و30 % خلال الفترة 1994 – 1998 إلى 24 % خلال الفترة 1999 – 2002 .

تطور المعدل السنوي لقيمة الإستثمارات المصادق عليها من طرف الوكالة في الخدمات المرتبطة بالفلاحة حسب صيغة الإستغلال

الوحدة (م.د)

الفترات	1988-1983	1993-1989	1998-1994	2002-1999
مؤسسات عمومية	0,2	2,8	0,0	0,0
شركات ذات مسؤولية محدودة	0,0	1,9	4,2	1,3
شركات خفية الإسم	0,1	4,7	4,0	2,9
شركات أخرى	0,0	0,5	0,1	0,0
تعاضديات خدمات	0,0	1,9	2,2	2,0
الأشخاص الطبيعيون	0,2	5,6	2,7	5,4
المجموع	0,5	17,5	13,1	11,6
باعثون جدد	0,2	4,6	1,5	0,9
باعثون شبان	0,1	1,8	1,3	1,7

أما بالنسبة لبقية الفئات من المستثمرين فقد بقي المعدل السنوي لقيمة استثماراتها عموما متذبذبا وغير منتظم ما عدى تعاضديات الخدمات التي استقر المعدل السنوي لاستثماراتها منذ الفترة 1989 – 1993 في حدود 2,0 م.د .

5- توزيع الاستثمارات حسب المكونات

يعتبر الاستثمار الفلاحي الخاص المصادق عليه من طرف الوكالة استثمارا على المدى الطويل وهو ما يجسم المستوى المرتفع للنسبة المئوية لقيمة البناءات في الاستثمارات الجملية المصادق عليها في قطاع الخدمات المرتبطة بالفلاحة خلال الفترة 1983 – 2002 .

تطور المعدل السنوي لقيمة الإستثمارات المصادق عليها من طرف الوكالة في الخدمات المرتبطة بالفلاحة حسب مكونات الإستثمار

الفترات		1988-1983	1993-1989	1998-1994	2002-1999
البناءات	القيمة (م.د)	0,1	2,4	2,9	2,3
	النسبة المئوية	10,7%	13,6%	21,8%	19,4%
التهيئة	القيمة (م.د)	0,0	0,4	0,5	0,4
	النسبة المئوية	0,7%	2,1%	3,8%	3,0%
التجهيزات	القيمة (م.د)	0,3	12,7	8,6	8,5
	النسبة المئوية	71,4%	72,5%	65,7%	72,8%
مكونات أخرى	القيمة (م.د)	0,1	2,1	1,1	0,5
	النسبة المئوية	17,1%	11,8%	8,7%	4,7%
المجموع	القيمة (م.د)	0,5	17,5	13,1	11,6
	النسبة المئوية	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%

كما يدل استقرار النسبة المئوية لقيمة التجهيزات التي تمثل في حدود 70% من الاستثمارات الجملية في قطاع الخدمات المرتبطة بالفلاحة على أن الاستثمار الفلاحي الخاص المصادق عليه من طرف الوكالة في هذا القطاع يكتسي الصيغة العصرية المستوعبة للتقنيات الحديثة.

6- توزيع الاستثمارات حسب مصادر التمويل

سجلت القروض نسبا مرتفعة قبل صدور القانون 120 لسنة 1993 لأن المرور عن طريق البنوك بالنسبة للمشاريع المندمجة كان أمرا ضروريا للحصول

على الامتيازات المالية باعتبار أن هذا الامتياز يتمثل أساسا في تنقيص نسبة فائض القروض إلى جانب وجود خط قرض فلاحي خاص بالنسبة للاستثمارات الفلاحية المتوسطة المدى.

تطور المعدل السنوي لقيمة الإستثمارات المصادق عليها من طرف الوكالة في الخدمات المرتبطة بالفلاحة حسب مصادر التمويل

الفترات		1988-1983	1993-1989	1998-1994	2002-1999
التمويل ذاتي	القيمة (م.د)	0,2	8,2	7,2	9,7
	النسبة المنوية	46,4%	47,1%	55,2%	83,2%
منح الإستثمار	القيمة (م.د)	0,0	0,2	1,3	1,2
	النسبة المنوية	0,4%	1,1%	10,1%	9,9%
اعتماد الإستثمار	القيمة (م.د)	0,0	0,7	0,2	0,1
	النسبة المنوية	7,1%	3,9%	1,2%	0,4%
قروض	القيمة (م.د)	0,2	8,4	4,4	0,7
	النسبة المنوية	46,0%	47,8%	33,5%	6,5%
المجموع	القيمة (م.د)	0,5	17,5	13,1	11,6
	النسبة المنوية	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%

و منذ سنة 1994 أدى تعميم منح الاستثمار والرفع من قيمتها إلى تغيير في هيكلة تمويل الاستثمارات حيث أصبح التمويل الذاتي ومنح الاستثمار تمثل نسبة مهمة في قيمة الاستثمارات وبالتالي سجل تراجعا تدريجيا في نسبة القروض إضافة إلى الظروف المناخية الصعبة التي مرت بها البلاد خلال السنوات الأخيرة. وأصبح المستثمرون يعولون أكثر فأكثر على قدراتهم الذاتية وصيغ اقتراض غير رسمية وهو ما يفسر تطور نسبة الأموال الذاتية إلى جانب ضم العمليات المنفردة التي تساهم بدورها في تطور هذه الأخيرة.